تطور الصناعة في تركيا 1923 – 1938

أ.م.د. قحطان أحمد فرهود
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة ديالى

م.م. أنهار عبد الكريم جليل
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة ديالى

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. **الصناعة. تركيا**

الملخص:

سعت الحكومة التركية التي تأسست عام 1923 برئاسة مصطفى كمال أتاتورك إلى إحداث تغييرات في الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا لسنوات طويلة، والتي تركت آثارًا سلبية على المجتمع التركي، ولا سيما الريف، فعملت على النهوض بالقطاع الصناعي الذي كان يمثل أساس اقتصاد البلدان المتطورة والمتقدمة ونهوضها، وإتاحة الفرصة لبناء اقتصاد متطور، وفتح مجالات عديدة لذلك، وقد شرَّعت الحكومة العديد من القوانين التي تخص القطاع الصناعي، منها التسويق وتشجيع الصناعة وحماية الصناعة، إلى جانب ذلك عقدت مؤتمرات عدة تخص تطور الصناعة والنهوض بها، وأيضًا سعت إلى وضع خطة اقتصادية تناولت فيها الجانب الصناعي لوضع حلول للعديد من المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي، إلَّا أنَّه بالرغم من كل الحلول التي وضعتها الحكومة فإنَّ كثيرًا من المشاكل كانت عصية على الحل الجذري، منها عدم توفير رأس المال، وقلة المواد الخام، وقلة المصانع، وإلى جانب ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى التخلي عن الخطة التي وضعتها الحكومة من أجل تطوير الصناعة.

المقدمة:

عانت الصناعة لسنوات طويلة من الإهمال، وكانت لا تكفي لسد حاجة السكان بالرغم من محاولات الإصلاح الخاصة بها، لذلك كانت القوانين التي أصدرتها الحكومة لها أثر في إجراء بعذ التغييرات التي تخص الصناعة، والتي أدت إلى تغيير في واقع الصناعة، إلا أنَّ ذلك التغيير كان بسيطًا وغير كاف لمعالجة المشاكل تواجهها بسبب العديد من المعوقات ذات الآثار السلبية، واشتمل هذا البحث على مقدمة ومحورين وخاتمة، فالمحور الأول يناقش القوانين التي أصدرتها الحكومة التركية، والإجراءات المتخذة والمؤتمرات المنعقدة، أمَّا المحور الثاني فيناقش الخطة التي وضعتها الحكومة في سبيل تطوير الأوضاع الاقتصادية، والتي من ضمنها القطاع الصحي.

المحور الأول:

كانت جميع المواقع الاقتصادية الحاكمة في الاقتصاد الوطني التركي بأيدي الرأسماليين الأجانب، حيث أنَّ الرأسمال الأجنبي لم يحجم عن المساعدة على إنشاء صناعة في تركيا، بل كان يعرقل ذلك بكل السبل ساعيًا إلى إبقاء تركيا في ظروف اقتصادية متأخرة معتمدة بشكل كلي على الدول الغربية، وقد كان رأس المال الأجنبي المساهم في الصناعة عند الاستقلال هو (5.6) مليون جنيه إسترليني بنسبة (8.5) % من مجموع رأس المال الأجنبي الموطن في تركيا، والبالغ (63.4) مليون جنيه إسترليني[1].

إنَّ محاولات التصنيع في الفترة ما قبل الجمهورية كانت محدودة ولا تكفي لسد حاجات السكان، بالرغم من محاولات التي قامت بها اللجان الخاصة بإصلاح الصناعة، إلا أنَّها غالبًا ما كانت تؤدي إلى نتائج ملموسة بسبب الظروف المالية للبلاد، كان عدد المصانع خلال تلك الفترة هو (282) مصنعًا، وكانت موزعة حسب القطاعات، وكان عدد المصانع التي كانت تعمل هي 194 معملًا، أي أنَّ (69) % من المصانع التي كانت قيد العمل، و(30) % منها كانت مغلقة، من هذه المصانع هي مصانع التعليب، ومصانع طحن الحبوب، والمعكرونية، وصناعات التبغ، ومصانع الصابون، وتصنيع الجلود، وتصنيع البورسلين، والطوب، والجير، ومصانع النجارة، ومصانع الصوف، والخيوط، والنسيج، ومصانع الحرير الخام، ومصانع الورق، ومصانع ورق السجائر، ومصانع المنتجات الكيميائية، وبالرغم من وجود تلك المصانع إلا أنَّ الصناعة كانت بدائية[2].

عقد المؤتمر الاقتصادي التركي الأول في إزمير في المدة ما بين 17 شباط و14 آذار 1923، وضمَّ المؤتمر ممثلين عن المزارعين والصناعيين والتجار والعمال، وتم بمشاركة عدد كبير من المستمعين، حيث بلغ عددهم أكثر من (3000) مستمعًا، وبمشاركة (113) مندوب، وهم ممثلون عن المزارعين والصناعين والتجار والعمال، وتم انتخاب كاظم كارا بكر باشا رئيسًا للمؤتمر، وافتتح مصطفى كمال[3] المؤتمر بخطاب أكد فيه على أهمية استقلال الاقتصاد، وناقش السياسات الاقتصادية، وأكَّد على أهمية حماية الصناعات المحلية، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، والبدء ببناء سكك الحديد، وتوفير فرص الائتمان للبنوك الوطنية، واتخاذ الإجراءات حول زراعة التبغ وتجارته، وسنِّ قوانين لحماية العمال، والمشاريع الخاصة وتشجيع إنشاء الشركات، كما أكد مصطفى كمال على أنَّ هذا المؤتمر في غاية الأهمية، وأنَّه سوف يتم تقديم العديد من الأمور المهمة لصالح البلاد والأمة من خلاله، وكانت قرارات المؤتمر هي حماية الصناعة وتشجيعها، وإعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية الخاصة بالصناعة، وإعطاء

قروض للعاملين في الصناعة، وتطوير القوانين التي تخص الصناعة وفرض الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع المستوردة[4]، وكذلك الأرض التي يتم إقامة عليها منشأة صناعية يتم منحها مجانًا، كم يتم إعفاء المعدات والمكائن من الرسوم الجمركية[5].

خلال العام 1924 قررت الحكومة شراء شركات سكك الحديد المملوكة من قبل الأجانب، وفي السنوات الأولى من الجمهورية تم شراء (3000) كيلو متر من خطوط السكك الحديدية وبقي (2400) بيد الأجانب، فكانت إحدى الخطط التي تقدمت بها الدول للتخلص من النفوذ الأجنبي هي بناء سكك الحديد، والتي عملت على إنشاء (800) كيلو متر خلال السنوات الأولى من الجمهورية، وكان هناك (800) كيلو متر أخرى على قيد الإنشاء، وفي العام 1925 تم شراء احتكار التبغ العثماني القديم الذي كان يشكل الوجود الأجنبي الآخر في الاقتصاد، وبذلك تحول احتكار الدولة، وتمَّ جمعه مع القطاعات الأخرى، مثل الكحول، والسكر، والكبريت، والمتفجرات[6]، وكذلك أدخلت الدولة بعض التعديلات في العام 1925 على قانون حماية الصناعة الوطنية، وقد حصل المواطنون الأتراك بموجب هذا القانون بعض الامتيازات، حيث شمل أصحاب الورشات الحرفية واليدوية وكذلك صانعو السجاد اليدوي على التسهيلات الضريبية وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الصغير[7].

صدر قانون خاص حول صناعة السكر في 25 كانون الثاني 1925، وقد كان يهدف إلى منح الامتيازات والإعفاء من الضرائب لمصانع السكر، حيث يتم تشغيل المصنع لمدة خمسة وعشرين عامًا فيما لا يتجاوز حدود خمس محافظات مجاورة، ويتم إعفاء السكر المنتج من ضريبة الاستهلاك لمدة ثماني سنوات من تاريخ إنشاء المصنع في المنطقة وبدء تشغيله، وكذلك إعفاء المحاصيل التي يتم استهلاكها في صناعة السكر من الضرائب، وكذلك الفحم والجير الذي يحتاجه المصنع، وكل ما يحتاجه بناء المصنع، كما يتم منح الأرض التي يتم بناء المصنع عليها مجانًا، وإذا كانت الأرض ملكًا خاصًا تتم مصادرتها من قبل الدولة إذا لزم الأمر، ويتم نقل المواد الأولية ومنتجات المصانع عن طريق وسائل النقل التي تديرها الدولة، ويتم خصم ثلث أجور النقل، وتم فرض سيطرة الدولة على توزيع السكر[8].

كما قامت الحكومة ببعض الإجراءات من أجل مواجهة البضائع الأجنبية، فقد اقترح على جميع مؤسسات الدولة أن تستخدم الفحم المحلي ومنع الاستيراد واستخدام المواد المحلية لتجهيز الحكومة أو السكك الحديد بمواد، وكذلك ألزمت موظفي الحكومة بارتداء ملابس

محلية الصنع حتى إذا كانت الصناعة المحلية أغلى من المستورد، ففي هذه الحالات تقوم الدولة بتغطية فارق السعر[9].

صدر في 29 أيار 1926 قانون التسويق الصناعي المرقم (1055)، والذي سمح للأشخاص بتشغيل المعامل الصناعية بأموالهم الخاصة، كما قامت الدولة بافتتاح معامل عدة، كان معظمها خاصة بصناعة السجاد والحديد وصناعة الصابون والسكر والدقيق وحفظ الفواكه، ونتيجة لذلك زاد الطلب على الأيدي العاملة في المدن، وأدى إلى هجرة أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدن، حيث بلغ عدد المهجرين (20 -30) ألف عامل، واستمرت الهجرة طيلة السنوات الأولى من الجمهورية، وهذا يدل على اهتمام الحكومة بالدرجة الأولى بالمدن دون القرى[10].

قامت الدولة بتأسيس عدد من المصارف ومنها المصرف التجاري وأشرف عليه وأسسه جلال بايار[11]، حظي هذا المصرف بدعم الدولة وقد ساهم هذا المصرف الذي أسس عام 1924 في أيدي الصناعيين الأتراك، كما ساهم في إنهاء الاعتماد على الشركات الأجنبية، وقد دعم العديد من المصانع، كذلك تم إنشاء بنك الصناعة والتعدين في العام 1925، وقد اهتم بدعم مشاريع الصناعة والتعدين، والقيام بكل ما يتعلق بهذه المشاريع، كما ساهم في مشاريع البلدية، وبلغ رأس المال الذي كان البنك يوظفه في الصناعة التحويلية والتعدين عند إغلاقه (7.3) مليون ليرة، كذلك أسس مصرف الاعتماد الصناعي، وكذلك بنك العمل الذي تأسس في العام 1925، وقد خصص هذا البنك أمواله لتطوير مناجم الفحم، فضلًا عن ذلك تم إنشاء البنك التركي للصناعة والمناجم[12].

صدر قانون تشجيع الصناعة في العام 1927، وقد جاء هذا القانون من أجل حماية الصناعة وتشجيعها وتسهيل كل الطرق التي تساعد في النهوض بالصناعة، وقد نص القانون على:

1- منح (100) دونم أرض مجانًا لكل مؤسسة صناعية لتقيم عليها منشآتها، ويتم استملاكها إذا كانت ملكًا للأشخاص.
2- إعفاء المنشآت التي تعود إلى المصانع من الضرائب، وكذلك إعفاء المواد المستوردة من المواد الأولية من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء جميع الآلات وقطع الغيار ولوازم النقل والتحميل والتحريك.
3- تخفيض (30) % من أجور النقل الحكومية على خطوط السكك الحديدية والمائية.
4- وضع تعريفات مخفضة خاصة بالمؤسسات الصناعية.

5- تقديم منح مالية بمقدار (10) % للمؤسسات الحكومية.
6- تخفيض أسعار المنتجات التي تحتاجها المؤسسات الصناعية مثل الملح والكحول والمواد التفجرية.
7- تكليف مؤسسات الحكومة والشركات بشراء ما يحتاجونه من المؤسسات الصناعية لتشجيع الصناعة الوطنية[13].
8- إعفاء المشاريع من رسم اسم المشروع، كما اشترط هذا القانون على أنَّ من يريد الاستفادة من هذا القانون عليه أن ينجز إنشاء المصانع خلال ثلاث سنوات، وكذلك عدم توظيف الأجانب في المصنع سوى المدير[14]،

صدرت في العام 1925 تشريعات بتعريفات جمركية من أجل حماية المصنوعات والمنتجات الوطنية، حيث وضعت على العديد من السلع والمواد الأجنبية تعريفات باهظة لمنع استيرادها ومنعها من مزاحمة السلع والمواد الوطنية[15].

خلال فترة الكساد العالمي لعام 1925 التي مرت به دول العالم تأثر الاقتصاد في البلاد والعمل الصناعي، وبذلك أدركت الدولة بأنَّ القطاع الصناعي الخاص لا يكفي لسد احتياج الأسواق، وكان الإنتاج الصناعي في البلاد يقتصر على المنتجات ذات الاستخدام الاستهلاكي، لذلك قررت الدولة بعد إجراء عدة دراسات للقيام بخطة معدة يتم تنفيذها من أجل النهوض بالصناعة وإنتاج المواد الخام في البلاد وإنشاء نظام تصنيع[16].

المحور الثاني:

أدى النمو السريع في تطور الصناعة خلال تلك الفترة مما أدى إلى زيادة الأيادي العاملة وهجرة العديد من الريف إلى المدن ممَّا أثر على الطبقة العاملة، فقد زادت نسبة البطالة بعد توقف الصناعة أثناء الأزمة المالية العالمية، وانخفضت الطاقة الإنتاجية بسرعة، كذلك انخفض العملة أمام العملة البريطانية، أدى إلى زيادة الوضع سوءًا، وتوقفت العديد من المصانع عن العمل، وتم إنشاء جمعية الاقتصاد الوطني والادخار من أجل تشجيع الناس على توفير المال واستخدام السلع المحلية، وبالرغم من اتخاذ عدد من التدابير إلا أنَّ القضاء على الكساد كان يتطلب وقتًا طويلًا[17].

بما أنَّ المصانع كانت تعتمد المواد الأولية الأجنبية وذلك لرخص أسعارها مقارنةً بالمواد الوطنية لذلك أعلنت (1100) شركة ومنشأة صناعية إفلاسها وتوقفت عن العمل في العام 1929، وشملت معظم فروع الصناعة، منها صناعة النسيج، وصناعة السجاد الذي أدى إلى

انخفاض عدد العمال من (67000) عامل إلى (6000) عامل، ونالت الصناعة التعدينية أيضًا نصيبها حيث انخفض إنتاجها نتيجة الركود الذي أصاب الأسواق، وكان انخفاض الإنتاج ملحوظًا جدًا، لذلك عقدت الحكومة مؤتمرًا صناعيًا في مدينة إزمير في الأول من حزيران 1930 حضره معظم أصحاب المعامل والمنشآت الصناعية، وعقد من أجل إيجاد الحلول لتطوير الصناعة، وقررت الحكومة إعفاء كل المصنوعات الوطنية من الضرائب الحكومية ولمدة ثماني سنوات، كما قدمت تسهيلات مالية بقيمة مليون ليرة تركية لمعامل المنسوجات الوطنية ومصانع السكر[18].

بعد أن عقد المؤتمر من أجل النهوض بالأوضاع الاقتصادية تم إنشاء البنك المركزي في 30 حزيران 1930، والذي حظي بأهمية كبيرة ضمن البرنامج الاقتصادي الذي أعدته الحكومة تماشيًا مع تقارير الخبراء الأجانب وبموجب القانون رقم (1715) وبدأت معاملات الصرف الأجنبي في كانون الثاني 1923، وقد تم سن سلسلة من القوانين خلال الأعوام 1930 و1933 لتنظيم الواردات والصادرات بناءً على ضرورة التصنيع، من أجل إعداد الخطة الصناعية الخمسية الأولى، وتمت الاستعانة بعدد من الخبراء الأجانب ودعوتهم لزيارة تركيا، وبدأ العمل لوضع البرنامج الصناعي الخمسي الأول، وتم تكليف المجلس الاقتصادي الأعلى بمهمة إعداد تقرير اقتصادي لتسريع عملية التصنيع[19].

بعد الترتيبات التي تمت بدأت الاستعدادات للخطة الصناعية تم تحديد المبدأ الأساسي للخطة، حيث خصص مبلغ (50) مليون ليرة تركية من القروض التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي وإيطاليا، (5) % خصصت لصناعة النسيج، و(23) % للصناعة المعدنية، و11 % لصناعة السيليلوز والورق، و8 % لصناعة الكيمياوية، و5 % لصناعة الزجاج والخزف، والباقي لأعداد الكوادر وغيرها، وقد أكد الخبراء السوفيت بأنَّ المواد التي سوف تستخدم تكون من المواد الأولية النحلية، وقد جاء وفد من السوفيت إلى البلاد من أجل صناعة النسيج، وقد أعطى صناعة النسيج أهمية كبيرة، وقاموا بجولة داخل البلاد مع الخبراء وتمت زيارة المناطق الزراعية التي تحتوي على مزارع القطن والمناطق التي تتنشر فيها صناعة النسيج اليدوي[20].

كانت الحكومة قد عمدت على توزيع المصانع والمعامل في كافة أنحاء البلاد وذلك للاستفادة من المواد الأولية الموجودة في البلاد وتشغيل الأيدي العاملة في الأرياف والمناطق النائية[21].

تم تحديد أهداف الخطة الخمسية والتي ركزت على أنَّ حجم المنشآت الصناعية يعتمد على احتياجات البلاد، وأنَّ التصدير للخارج ليس بذي أهمية، وأنَّ الهدف الرئيس هو استقلال المواد

الخام من داخل البلاد، وتوفر المصانع التي يتم إنشاؤها فرصة لأصحاب المشاريع الخاصة ورؤوس الأموال، وبعد التغييرات التي أجرتها على الخطة التي قام بها السوفيت تكونت الخطة الصناعية التي طرحتها وزارة الاقتصاد من خمسة قطاعات رئيسة، وهي النسيج والورق والفحم والبورسلين والمواد الكيميائية، وأثناء بناء المصانع تم صرف حوالي (44) مليون ليرة، كذلك تمت زيادة المبلغ إلى (65) مليون ليرة تركية، وفي النهاية إلى (100) مليون ليرة، وكان الجزء الأكبر قد خصص لصناعة القطن والنسيج والحديد الصلب، وقد تم أخذ قرض بقيمة (1.5) مليون ليرة تركية من الاتحاد السوفيتي، ومن المقرر استخدامه في صناعة النسيج[22].

تمكنت تركيا من إنتاج كميات كبيرة من النسيج بسبب وفرة عوامل الإنتاج، وتم تصدير كميات منه إلى الخارج، فضلًا عن ذلك فقد تضمنت الخطة تطوير إنتاج المواد الكيميائية والمعدات المنزلية والحديد والورق وصناعة الكبريت والإسفنج والقطن والمنتوجات القطنية وصناعة الألياف[23].

فضلًا عن اهتمام الدولة بصناعة النسيج والذي أدى إلى زيادة إنتاجه بكميات كبيرة من أجل زيادة الإنتاج لسد حاجة المصانع، وقد خصصت الدولة زراعة نوع معين من القطن وتزويد المزارعين بالبذور، وتقديمها لهم بأسعار أعلى من أنواع القطن الأخرى والذي أدى إلى تحسين أوضاع بعض الفلاحين ماديًا، وكذلك بالنسبة لصناعة السكر الذي حصل على أولوية في الصناعات أيضًا، فقد اهتمت الدولة بصناعة السكر، وعدت السكر من المواد المهمة التي يجب على الدولة أن تقوم بإنتاجها دون استيرادها من الخارج، وقدمت الحكومة الدعم للفلاحين الصغار والمتوسطين من أجل تحسين إنتاجهم، وبالمقابل تقوم الحكومة بشراء بنجر السكر بأسعار محددة، ويكون الشراء مضمونًا من قبل الدولة، وكان الفلاحين الصغار والمتوسطين هم الأكثر استجابة لرغبة الدولة، وذلك لأنَّ الدولة توفر البذور والآلات والمعدات الزراعية للفلاحين، وكذلك تخفض الضرائب للفلاحين الذي ينتجون البنجر ونقله إلى المصانع وشرائه والذي يعود بمردود مادي لهم، ويساعد على تحسين أحوالهم المعيشية، على عكس المزارعين الكبار الذي كانوا يفضلون تصدير منتجاتهم إلى الخارج، وبدأت الحكومة بتوفير كل الأدوات الخاصة بحراثة الأرض وحصاد المحصول، وكذلك إعطاء السلف بدون فوائد للقرويين، وأدى تلك الإجراءات إلى انتشار صناعة السكر في العديد من المناطق، وزاد الإنتاج بشكل كبير.

مما سبق نرى أنَّ اهتمام الدولة بتوفير المواد الأولية والخام لاستخدامها في الصناعة عادت بمردود مادي، وأدت إلى تحسين أحوال الفلاحين في القرى الذي كانوا يعتمدون على الزراعة في

معيشتهم، وقد أدت الخطة الخمسية الأولى إلى تحسين أحوال الفلاحين بعد أنْ عان الفلاح خلال فترة الأزمة الاقتصادية من تدهور أوضاعه وعدم توفير الأسواق لبيع منتجاته الزراعية، وفضلًا عن ذلك توفير المئات من فرص العمل في المصانع، وخاصة أنَّ المصانع كنت قريبة من المزارع، ولذلك وفرت فرص عمل جيدة للفلاحين الذي كانوا يعتمدون على الزراعة بشكل كبير.

من خلال الخطة الخمسية أكملت تركيا تشييد عشرين مصنعًا جديدًا، واستطاعت إنجاح الخطة الخمسية رغم العجز المالي الذي كانت تعاني منه، وذلك عن طريق إكمال جزء من المشاريع المقترحة خلال السنوات الأولى من الخطة، وبالرغم من اعتمادها على بعض رؤوس الأموال الخارجية إلا أنَّها توصلت إلى نتائج ملحوظة وجيدة[24].

انعقد المؤتمر الصناعي برئاسة رئيس الوزراء عام 1936 جلال بابار، ووضح من خلال المؤتمر أنَّ التصنيع بالنسبة لتركيا هو حرب وجود وطني ونضال من أجل الدفاع الوطني، وقد حضر المؤتمر ممثلون من وزارة الاقتصاد، ومستثمرون وهيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع الوطني، وقد ركزت الخطة الثانية على زيادة الصادرات، وكان برنامج الخطة الثانية أكبر من الأولى، وتقرر بناء (100) معمل ومصنع عكس الخطة الأولى، وشملت هذه الخطة أيضًا محطات الطاقة وصناعة الأتربة والتعدين وصناعة الآلات وبناء السفن والصناعة الكيميائية، وقد هدفت الخطة إلى توفير فرص عمل (35) شخص، واستثمار (112) مليون ليرة من أجل القيام بالخطة وتنفيذها[25].

أكدت الخطة على تحديد الأهداف الآتية: إنشاء معمل الغزل في أرضروم، وتحسين ميناء طرابزون، وتطوير منطقة رونكلداك كارابوك من خلال تحسين شبكة السكك الحديدية والموانئ ومحطات الكهرباء، وإنشاء معمل للمعدات الزراعية في أنقرة، ومعمل لتعليب اللحوم في بورصة، ومعمل تكرير السكر ومعمل الألمنيوم ومشاريع الإسكان وتطوير الملاحة التجارية[26]، وقد اهتمت الحكومة أيضًا بالتعدين، فقد أعطته أولية من أجل توفير المعادن لسد حاجة البلاد من المواد الأولية للصناعة، حيث قامت بإنتاج (5845) طنًّا من الحديد عام 1938، وكان إجمالي ما أنتجته خلال فترة الجمهورية الأولى (118423) طنًّا، وكذلك إنتاج كميات من البورسلين[27].

جرت عدة تغييرات وإصلاحات في الخطة للبدأ في تنفيذها عام 1938، إلَّا أنَّ رياح الحرب العالمية الثانية بدأت تهب على العالم، وفي العام 1939 تم التخلي عن الخطة قبل بدء الحرب بثلاثة أشهر، وتم إعداد خطة من أجل الحفاظ على الاقتصاد في تلك الفترة[28].

الخاتمة

كان للقوانين التي أصدرتها الحكومة الأثر في تطوير بعض الصناعات المستهلكة والتي لم تكن تكفي لسد حاجة السكان، إلى جانب ذلك كانت الصناعة تعتمد بالدرجة الأولى على إنتاج السلع الاستهلاكية وإهمال الصناعات الخفيفية، وأيضًا أدى النمو السريع إلى زيادة الأيادي العاملة وهجرة العديد من الأرياف إلى المدن وزيادة نسبة البطالة، وكان هناك بعض الأمور الإيجابية في تلك التطورات، منها تحسين أوضاع الفلاحين من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية وبناء عدد من المصانع التي أدت إلى توفير فرص عمل لبعض السكان، إلا أنَّ الحكومة لم تستطع إجراء تغييرات جذرية بسبب قلة الموارد المالية، وأيضًا بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الهوامش:

---

(1) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصرة، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ط 1، دار مكتبة عدنان، 2020م: 109.

(2) Serdar Şahinkaya, Cumhuriyetimizin İlk Sanayi Sayımı 1927: "Bir Hesaplaşma Hazırlığı", S: 182 – 183.

(3) مصطفى كمال: ولد في عام 1881 في مدينة سالونيك، أكمل الدراسة الابتدائية، والتحق بالمدرسة الرشدية العسكرية في سالونيك عام 1893، دخل كلية الأركان وتخرج فيها عام 1905، زاول العمل السياسي معارضًا للحكم مما أدى إلى اعتقاله عام 1960، لينضم بعدها إلى جمعية الاتحاد والترقي، كانت أولى مشاركاته العسكرية هي إخماد الثورة المضادة عام 1909، تصدى بعدها للقوات الإيطالية في ليبيا عام 1911، فضلًا عن تولية عدد من المناصب العسكرية المهمة خلال الحرب العالمية الأولى، انتخب عام 1923 من قبل المجلس الوطني أول رئيس للجمهورية التركية، توفي عام 1938، للمزيد ينظر: ستيفان لورانت، أتاتورك الذئب الأشهب، ترجمة: فيصل عبد الله، مجلة المناهل (بغداد). السنة الأولى، العدد 3، 3 تشرين الثاني 1937، ص 7، هبة أحمد جميل، دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا (1918 – 1923)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ص 43، يلماز أوزديل، مصطفى كمال، دار القطة الحمراء للنشر، استانبول، 2019، ص 9 – 11.

(4) Nadir Eroğlu, Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Bergisi, İ.İ.B.F, Üniversitesi Marmara, Yıl 2007, XXXIII, Sayı 1, S: 225 – 227.

(5) Ahmet Fırat, Osmanlı'dan Cumhuriyet'e sanayileşme sürecinde özel sektörün durumu, Yüksekli Sanatezi, Gümüşhane Üniversitesi, 2019, S: 72.

(6) إريك زوركر، تاريخ تركيا الحيث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط 1، بيروت-لبنان، 2013م: 284.

(7) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق: 116.

(8) Sevilay Özer, Türkiye'de Şeker Sanayisi (1925-1950), Araştırma Makalesi, 2021, S: 99 – 100.

(9) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق: 116.

(10) إسماعيل نوري حميدي، حركة التحديث في تركيا 1923 – 1938 (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية تربية ابن رشد، 1989م: 80 – 81.

(11) جلال بايار هو الرئيس الثالث للجمهورية التركية. ولد في ولاية بورصة عام 1883، وتوفي في إسطنبول عام 1986، في عام 1908 انضم جلال بايار إلى "لجنة الاتحاد والترقي"، وهي منظمة أسست ضد الدولة العثمانية وأصبح بايار من أعضائها البارزين، وعمل أمينا عاما للفرع الجديد للمنظمة في إزمير، اصبح بايار في عام 1921 نائبا عن مدينة بورصة في الجمعية الوطنية التركية الكبرى الحديثة. وفي نفس العام شغل منصب نائب لوزير الاقتصاد، ثم عين وزيرا للاقتصاد. وفي عام 1922 اشترك بايار بصفة مستشار لعصمت إينونو في الوفد التركي أثناء مؤتمر السلام الذي نظم في لوزان، وفي الانتخابات التي أجريت عام 1923، انتخب بايار نائبا عن ولاية إزمير في البرلمان التركي. وفي عام 1924 أسس أول بنك تركي في أنقرة، وكان أول مدير له، وفي عام 1937، عينه مصطفى كمال أتاتورك رئيسًا للحكومة التاسعة، بعد استقالة عصمت إينونو من رئاسة الوزراء، انضم بايار إلى حزب الشعب الجمهوري اليساري في عام 1945. وفي عام 1946، أسس الحزب الديمقراطي مع عدنان مندرس، وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام 1950 فاز الحزب الديمقراطي باغلبية الأصوات وحصل على 487 مقعدا في البرلمان التركي. وانتخب بايار رئيس الحزب الديمقراطي ليكون رئيسًا للجمهورية التركية، للمزيد ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣ -١٩٩٦٠، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ،جامعة سامراء ، ٢٠١٣م.

(12) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق: 123، وإسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 82 – 84.

(13) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت-لبنان، 1946م: 300 – 301.

(14) إسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 85.

(15) محمد عزة، المصدر السابق: 301.

(16) Feyzullah Ezer, 1929 Dünya Ekonomik Buhranı Ve Türkiye'ye Etkileri Üzerine Bir Bir Değerlendirme, Üniversitesi Fırat, Fen Edebiyat Fakültesi Tarih Bölümü, Elazığ, Doğu Anadolu Bölgesi Araştırmaları; 2005, S: 158.

(17) A – E, S: 160.

(18) سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933 (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد – كلية الآداب، 1989م: 71 – 73.

(19) Feyzullah Ezer, A. G. E, S: 161.

(20) Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Nadir Eroğlu, Marmara University, İ.İ.B.F, Dergisi, yıl: 2007, Cit XXIII, Sayl: 2.

(21) إسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 88.

(22) Jürisi Üyeleri, A. G. E, S; 63 – 64.

(23) إسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 88.

(24) إسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 89.

(25) Fikret Yücel, Cumhuriyet Türkiyesi'nin Sanayileşme leşmede İlk Önemli Adımı: Birinci Beş Yıllık Sanayi Planı 1934-1938, Ankara, 2014, S: 33.

(26) إسماعيل نوري حميدي، المصدر السابق: 89 – 90.

(27) Mustafa Haydar Terzi, Mustafa Kemal Atatürk Dönemi Türkiye Madenciliği, 2021.

(28) Fikret Yücel: A. G. E, S: 4.

المصادر

1. مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصرة، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ط 1، دار مكتبة عدنان، 2020م.
2. Serdar Şahinkaya, Cumhuriyetimizin İlk Sanayi Sayımı 1927: "Bir Hesaplaşma Hazırlığı".
3. Nadir Eroğlu, Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Bergisi, İ.İ.B.F, Üniversitesi Marmara, Yıl 2007, XXXIII, Sayı 1.
4. Ahmet Fırat, Osmanlı'dan Cumhuriyet'e sanayileşme sürecinde özel sektörün durumu, Yüksekli Sanatezi, Gümüşhane Üniversitesi, 2019.
5. إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط 1، بيروت-لبنان، 2013م.
6. Sevilay Özer, Türkiye'de Şeker Sanayisi (1925-1950), Araştırma Makalesi, 2021.
7. إسماعيل نوري حميدي، حركة التحديث في تركيا 1923 – 1938 (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية تربية ابن رشد، 1989م.
8. محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت-لبنان، 1946م.

9. Feyzullah Ezer, 1929 Dünya Ekonomik Buhranı Ve Türkiye'ye Etkileri Üzerine Bir Bir Değerlendirme, Üniversitesi Fırat, Fen Edebiyat Fakültesi Tarih Bölümü, Elazığ, Doğu Anadolu Bölgesi Araştırmaları; 2005.

10. سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933 (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد – كلية الآداب، 1989م.

11. Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Nadir Eroğlu, Marmara University, İ.İ.B.F, Dergisi, yıl: 2007, Cit XXIII, Sayı: 2.

12. Jürisi Üyeleri, A. G. E, S; 63 – 64@.

13. Fikret Yücel, Cumhuriyet Türkiyesi'nin Sanayileşme leşmede İlk Önemli Adımı: Birinci Beş Yıllık Sanayi Planı 1934-1938, Ankara, 2014.

14. Mustafa Haydar Terzi, Mustafa Kemal Atatürk Dönemi Türkiye Madenciliği, 2021.

15. ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣ -١٩٩٦، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ،جامعة سامراء ، ٢٠١٣م.

The Sources:

1. A group of Soviet researchers, History of Contemporary Türkiye, translated by: Hashem Saleh Al-Takriti, 1st edition, Adnan Library House, 2020 AD.

2. Serdar Şahinkaya, Cumhuriyetimizin İlk Sanayi Sayımı 1927: "Bir Hesaplaşma Hazırlığı".

3. Nadir Eroğlu, Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Bergisi, İ.İ.B.F, Üniversitesi Marmara, Yıl 2007, XXXIII, Sayı 1.

4. Ahmet Fırat, Osmanlı'dan Cumhuriyet'e sanayileşme sürecinde özel sektörün durumu, Yüksekli Sanatezi, Gümüşhane Üniversitesi, 2019.

5. Erik-Jan Zürcher, Modern History of Türkiye, translated by: Abdul Latif Al-Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, 1st edition, Beirut-Lebanon, 2013 AD.

6. Sevilay Özer, Türkiye'de Şeker Sanayisi (1925-1950), Araştırma Makalesi, 2021.

7. Ismail Nouri Hamidi, The Modernization Movement in Türkiye 1923-1938 (Master's Thesis), University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education, 1989 AD.

8. Muhammad Azza Darwaza, Modern Türkiye, Al-Kashshaf Press, Beirut-Lebanon, 1946 AD.

9. Feyzullah Ezer, 1929 Dünya Ekonomik Buhranı Ve Türkiye'ye Etkileri Üzerine Bir Bir Değerlendirme, Üniversitesi Fırat, Fen Edebiyat Fakültesi Tarih Bölümü, Elazığ, Doğu Anadolu Bölgesi Araştırmaları; 2005.

a. Suad Hassan Jawad, Internal Economic Developments in Türkiye in the Years of the Economic Crisis 1929-1933 (Master's Thesis), University of Baghdad - College of Arts, 1989 AD.

10. Atatürk Dönemi İktisat Politikaları (1923-1938), Nadir Eroğlu, Marmara University, İ.İ.B.F, Dergisi, yıl: 2007, Cit XXIII, Sayl: 2.

11. Jürisi Üyeleri, A. G. E, S; 63 – 64@.

12. Fikret Yücel, Cumhuriyet Türkiyesi'nin Sanayileşme leşmede İlk Önemli Adımı: Birinci Beş Yıllık Sanayi Planı 1934-1938, Ankara, 2014.

13. Mustafa Haydar Terzi, Mustafa Kemal Atatürk Dönemi Türkiye Madenciliği, 2021.

14. Yasser Adnan Aliwi, Jalal Bayar and his political and economic role in Turkey 1883-19960, (unpublished master's thesis), College of Education, Samarra University, 2013 AD.

The development of industry in Türkiye 1923 – 1938

Assist Prof Dr. Qahtan Ahmed Farhou
College of Education for Human Sciences
University of Diyala

Assist Lect. Anhar Abdul Karim Jalil
College of Education for Human Sciences-
University of Diyala

qahtan.hs.hum@uodiyala.edu.iq

Keywords: Modern History. industry, Türkiye

Summary:

The Turkish government, which was established in 1923 and is headed by Mustafa Kemal Ataturk, sought to bring about changes in the economic conditions that Turkey had been suffering from for many years, which left negative effects on Turkish society, especially the countryside. It worked to advance the industrial sector, which represents the basis of the economy of developed countries. Developing it, providing the opportunity to build a developed economy, and opening many areas for that. The government has legislated many laws related to the industrial sector، Including marketing, industry promotion and industry protection. In addition to holding many conferences related to the development and advancement of the industry. It also sought to develop an economic plan that dealt with the industrial aspect to develop solutions to many of the problems facing the industrial sector. But despite all the solutions put forward by the government, many of the problems that were difficult to solve radically, Among them are the lack of capital, the lack of raw materials, the lack of factories, and in addition to that the outbreak of World War II, which led to the abandonment of the plan drawn up by the government to develop the industry.